الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
17 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون ..... (أيسلندا)
لاحقا: السيدة التميمي (نائبة الرئيس) ..... (قطر)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منعُ الجريمة والعدالةُ الجنائية (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17450 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٠٧: من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)* (A/72/125 و A/72/91)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات *(تابع)* (A/72/225)

١ - **السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان): قال إن مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي يشكل تهديدا متزايدا للاستقرار والأمن الدوليين، تتطلب بذل جهود مشتركة ومنسقة. ورأى أنه يتعين على المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية أن تنسق التدابير الهادفة إلى الحد من الطلب على المخدرات ومن عرضها، وأن تدمج الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ضمن الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات.

٢ - وأضاف قائلا إن بلده، تحقيقا لهذه الغاية، يعمل مع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، الذي نشر معه استعراضا سنويا لحالة المخدرات على الصعيد الوطني استند إليها على نطاق واسع الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون لأغراض البحث والتحليل والتخطيط. كما أنه يتعاون بشكلٍ وثيق مع الاتحاد الروسي وأفغانستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - ومضى يقول إن الغرض من وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في طاجيكستان، التي تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، هو التقليلُ إلى حد كبير من التوزيع غير المشروع للمخدرات ومن استعمالها غير الطبي، وتضييقُ نطاق العواقب الناجمة عن الاتجار غير المشروع بها على الصحة والسلامة والمجتمع وأمن الدولة، وتوسيعُ نطاق التعاون الدولي. وكُلفت وكالة مكافحة المخدرات، التي أنشئت بدعمٍ من المكتب وجهات مانحة أخرى، بمكافحة الاتجار بالمخدرات وتهريبها والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، ضبطت الوكالة ٢,٥طنا من المخدرات. وقد أشاعت هذه التدابير الظروف المفضية إلى الحد من عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٤ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن المخدرات تدمر النسيج الاجتماعي لبلده، وتستنزف موارده، وتقوض الأمن والديمقراطية فيه، وتعرض حقوق الغواتيماليين وصحتهم وتعليمهم وتنميتهم للخطر. وأكد أن حكومة بلده مصممة على وضع سياسات عامة تصون حقوق الإنسان وتعزز قدرتها على محاكمة الضالعين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال. وأضاف قائلا إنها تعمل مع الشركاء الدوليين على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات.

٥ - ومضى يقول إن مضبوطات الكوكايين زادت بمعدل الضعف كما زاد إتلاف مزروعات الماريجوانا أربعة مرات في حين ظلت عمليات إتلاف خشخاش الأفيون ومضبوطات الهيروين مستقرة. وبفضل توسيع نطاق البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي نُفذ في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم مع المكتب، قلص بلده عدد الحاويات المستخدمة لتهريب المخدرات والسلائف الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، أنشئت فرق عمل مشتركة بين الوكالات لتنفيذ عمليات أمنية، ولا سيما على طول الحدود مع المكسيك والسلفادور وهندوراس.

٦ - وبالنظر إلى تزايد الطلب على المخدرات والأرباح الهائلة التي يحققها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد داخل المؤسسات وانتشار العنف، تساءل عما إذا كان الحظر هو الوسيلة المثلى للتصدي لمشكلة المخدرات. وختم قائلا إن الجهود الدولية لم تنجح في الحد من العنف وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة؛ لذا يجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في خياراته بدعمٍ من الأمم المتحدة.

٧ - **السيد جوشي** (الهند): قال إنه رغم وجود مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصممة للتصدي للجريمة العابرة للحدود، واصلت المنظمات الإرهابية توسيع رقعة نشاطها وزعزعة استقرار مناطق بأسرها؛ وتحمل النزاعات الجديدة، التي كثيرا ما تكون جهات غير حكومية طرفا فيها، أعدادا كبيرة من الناس على الفرار، الأمر الذي يعرضهم لخطر عصابات الجريمة المنظمة؛ كما أن غسل الأموال، وأعمال الاحتيال والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات آخذة في الازدياد؛ وثمة جرائم جديدة آخذة بالظهور، مثل الجريمة السيبرانية.

٨ - واعتبر أن الطابع العابر للحدود لتلك الجرائم يشكل تحديا خطيرا، لأن رد المجتمع الدولي كان أبطأ من أن يكون فعالا. لذا، من الضروري تبادل المعلومات الاستخبارية في الوقت الحقيقي، وتحسين تنسيق العمليات وزيادة بناء القدرات والمساعدة التكنولوجية. واستدرك قائلا إنه رغم أن الاتفاقيات الحالية تعالج قضايا عدة، لا تزال هناك مجالات تستدعي إيجاد حلول عالمية. فعلى سبيل

المثال، لم يُحرَز سوى تقدم طفيف في ما يتعلق بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، ولا يوجد فهم مشترك لكيفية معالجة مسائل من قبيل أمن الفضاء السيبراني.

٩ - وبالانتقال إلى الصعيد الوطني، أضاف قائلا إن بلده اعتمد نهجا يشمل أصحاب مصلحة متعددين لمكافحة الاتجار بالبشر وأنشأ خلايا لمكافحة الاتجار في جميع أنحاء البلد. أما بالنسبة إلى الجريمة السيبرانية، فقد سن تشريعات وأنشأ مختبرات للتدريب والتحقيق.

١٠ - ومضى يقول إن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية يشمل الاتجارَ بالمخدرات وتعاطيها، ويتيح في الوقت ذاته الترويج للمخدرات للأغراض الطبية والعلمية. فالهند، بوصفها مورداً لمادة الأفيون الخام وبلداً يزرع الأفيون المشروع منذ أمد طويل، تجهد في تحمُّل مسؤولياتها وفقاً لمبادئ الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، بما فيها مبدأ التوازن. وقال إن بلده أنشأ لجنة ونظاما للرصد الإلكتروني من أجل تحديد المؤثرات النفسانية الجديدة. كما نُظم تصنيع سلائف المخدرات والاتجار بها بهدف منع تحويل وجهة استخدامها الأساسية، وذلك من دون التدخل في تصنيع السلائف والاتجار بها واستعمالها بشكلٍ مشروع. وقد وقّع بلده مذكرات تعاون بشأن الاتجار بالمخدرات مع ٣٤ بلدا، بينها البلدان المجاورة لها، ويدعم بقوةٍ مبادرة ميثاق باريس.

١١ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إنه بالنظر إلى التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والتي تعوق جهود التنمية المستدامة، اعتمد بلدها برنامجا شاملا لتحديث نظامه القانوني. وأضافت أن حكومة بلدها ملتزمة بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بمسائل المخدرات والجريمة، وبخاصة تلك التي تحظر الاتجار بالسلع الثقافية. واعتبرت أن مشكلة الجريمة السيبرانية باتت تشكل أيضا تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي وتستدعي القيام بعمل جماعي في مجالي التشريع وبناء القدرات.

١٢ - ورأت أن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات يخلقان أيضا ظروفا مؤاتية للتطرف العنيف والإرهاب، ويجب تجفيف مصادر تمويل هذه الأنشطة، ولا سيما تلك المستمدة من الاتجار بالمخدرات. واعتبرت أن وجود مقر المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (الأفريبول) في بلدها دليلٌ على الدور القيادي الذي يضطلع به بلدها وعلى اهتمامه برفاه البلدان المجاورة له. وأضافت أن حكومة بلدها اتخذت عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات في مجالات البحث والتحقيق والتحليل للتصدي للجريمة المنظمة. ومضت تقول إن النهج الذي يتبعه بلدها إزاء المخدرات يستند إلى ركائز ثلاث هي الوقاية والعلاج والتدابير التقييدية، ولدى بلدها هياكل أساسية ومرافق هامة تدعم أهدافه في هذا المجال.

١٣ - **السيد ياركوفيتش** (بيلاروس): قال إن بلده يولي اهتماما خاصا لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأعرب عن ترحيب بلده بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وباعتماد إعلان سياسي في هذا الصدد. وأعلن عن إحاطة بلده علما باستنتاجات الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي اتُخذ فيها القرار المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية. وإذ ينوه بمساهمة المكتب في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وبالدور التنسيقي الذي يقوم به فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، قال إن بلده يوصي بأن ينشئ المكتب قاعدة بيانات واحدة للأمم المتحدة تتعلق بالمنسقين الوطنيين والآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما يوصي بعقد اجتماع رفيع المستوى لوضع إجراءات مشتركة. وأضاف قائلا إن الإنترنت استُخدمت للاتجار بالأشخاص في مناسبات عدة. واعتبر أنه آن الأوان لاعتماد صك دولي لتنسيق التعاون الدولي في القضاء على منتديات الإنترنت هذه وحظر الخواديم المستخدمة في القيام بهذا النشاط الإجرامي.

١٤ - ورأى أن المخرج من هذا الوضع المقلق للغاية في مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي هو في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وأضاف أن بلده يؤيد الإطار القانوني والمؤسسي الدولي لمكافحة المخدرات والعمل على تعزيز الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات وتكييفها بحيث تتلاءم والحقائق الجديدة. وأكد أن بلده يعارض بحزم كل الدعوات إلى تشريع المخدرات وكسر المحرمات المحيطة بها، ويدعو المجتمع الدولي إلى رص الصفوف لمواجهة التهديدات التي يشكلها الجيل الجديد من المخدرات، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة وبيع المؤثرات العقلية على الإنترنت. ودعا أيضا إلى تعبئة الجهود لمنع تعاطي المخدرات في أوساط الأطفال والمراهقين.

١٥ - **السيد سانتياغو** (الفلبين): قال إن التصدي لمشكلة المخدرات المتفشية هو من أولى أولويات حكومته. ففي عهد الرئيس

دوتيرته، جرى تعزيز حملة مكافحة المخدرات بإناطة دور بكلٍ من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والقطاع الخاص. وكشف أن المضبوطات من المخدرات غير المشروعة والاعتقالات المرتبطة بالمخدرات وعمليات إغلاقَ المختبرات السرية بلغت مستوى غير مسبوق، وأن حكومة بلده تعمل مع المجتمع المدني على تطبيق برامج مجتمعية للشباب والفئات الضعيفة والسكان الأكثر عرضة للخطر.

١٦ - ومضى يقول إنه إزاء العدد غير المسبوق من مدمني المخدرات الذين سلموا أنفسهم إلى السلطات، وضعت هيئة المخدرات الخطرة مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات التي ستنفَّذ على مستوى المجتمعات المحلية من خلال المجالس المحلية المعنية بمكافحة تعاطي المخدرات. وبدعم من القطاع الخاص والشركاء الدوليين، يتم بناء مرافق إعادة تأهيل لاستقبال المرضى في جميع أنحاء البلد كما تُطبَّق برامج مستدامة للعلاج وإعادة التأهيل بالتعاون مع المجتمع المدني. وإضافة إلى التصدي لزراعة المحاصيل غير المشروعة، قال إن حكومة بلده تعمل على توفير فرص كسب العيش للموجودين في المناطق الحضرية.

١٧ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعمل أيضا على استخدام التكنولوجيا ووسائط التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات والاضطلاع بأنشطة الدعوة. ولكل فرد في المجتمع دور رئيسي يقوم به في تعزيز القيم الإيجابية داخل أوساطه الاجتماعية. واعتبر أن الهدف النهائي هو التأكد من أن جميع الفلبينيين يعيشون في مجتمعات محلية آمنة وخالية من المخدرات. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي شن حملة مكافحة المخدرات على نحو يقوض شرعيتها. ويتعين على موظفي إنفاذ القانون التقيد بالإجراءات المعمول بها، فالحكومة ملتزمة بالتقيد بسيادة القانون وبالالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

١٨ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن إصلاح نظام العدالة الجنائية هو من أولى أولويات حكومة بلدها. فهي ملتزمة بالتأكد من أن نظام العدالة الجنائية حيادي وخاضع للمساءلة ومتسم بالكفاءة، ويتمتع بإطار قانوني وقضائي مستقل ونزيه يركز على منع الجريمة وحماية حقوق الإنسان. وذكرت في هذا الصدد أن حكومة بلدها قد نفذت عددا من الإصلاحات.

١٩ - واستطردت تقول إن الحكومة وضعت إجراءات لحماية حقوق الإنسان وآليات الرصد اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن العمل جار لإدخال إصلاح رئيسي على دائرة الادعاء العام بغية تحويلها إلى مؤسسة مستقلة وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وتم التشديد على حماية حقوق الإنسان وزيادة التعاطي مع أفراد المجتمعات المحلية. وأفادت عن تحسن الرقابة والتدقيق في دائرة الأمن الوطني وبأن عمليات المراقبة السرية تخضع لقدر أكبر من الاستعراض القضائي.

٢٠ - وإضافة إلى ذلك، ذكرت أن اتفاقية الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما أصبحت سارية في بلدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ووفقا للاتفاقية، أُدخل عدد من التعديلات على القانون الجنائي، بما في ذلك توسيعُ نطاق سبل الانتصاف القانونية المتاحة للضحايا، وتجريمُ التعقب وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتوفيرُ تعريف قانوني واضح للاغتصاب.

٢١ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن الاتجار بالبشر، الذي أصبح عملا تجاريا مربحا للمنظمات الإرهابية، تترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. ونظرا إلى أن الحكومات التي تتصرف بشكل فردي لا يمكنها منع الاتجار بالبشر، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة وأن يضع نهجا شاملا وقائما على حقوق الإنسان بحيث يُنظر إلى عمله على أنه مُجدٍ وموثوق به ومستجيب للاحتياجات. وإن بلده الذي يستضيف لاجئين أكثر من أي بلد آخر يعتزم الحؤول دون وقوع اللاجئين ضحايا للاتجار بالبشر والعمل القسري والرق. وقد اتخذ عددا من الخطوات في هذا الصدد، بما شمل إنشاء لجنة تنسيق وتنقيح خطة العمل الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر وإنشاء خط اتصال للمساعدة متعددة اللغات وإنشاء برامج لدعم الضحايا والعودة الطوعية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده عززت التدابير القائمة لمنع النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية من بلدان الأصل في إطار التصدي لتزايد هذه الحالات غير المشروعة وتدمير الممتلكات الثقافية. وإن السلطات المختصة تتوخى أيضا يقظة شديدة لمنع نقل المشغولات الحرفية التاريخية من بلده.

٢٣ - وتابع قائلا إن بلده ملتزم بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله دون تمييز. وسيواصل مكافحة جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك منظمة فتح الله غولن الإرهابية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحزب العمال الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بنفس التصميم ضد جميع المنظمات الإرهابية؛ فالنهج الانتقائي غير مقبول. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تكفل تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

وإن التنفيذ الفعال لمبدأ الالتزام بالتسليم أو المحاكمة أمر بالغ الأهمية. ونظرا إلى الصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب بذل جهود للتصدي للاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وغسل الأموال.

٢٤ - واسترسل قائلا إن مشكلة المخدرات العالمية يجب تناولها على نحو شامل. ويسهم بلده في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها. ويتعرض بسبب موقعه الجغرافي لتدفق واسع النطاق للسلع غير المشروعة. وتستند السياسة التي يتبعها في مجال مكافحة المخدرات إلى ثلاث ركائز هي: مكافحة شبكات التوزيع المحلية؛ وتفكيك الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات؛ والتحقيق في استخدام الاتجار بالمخدرات لتمويل الجماعات الإرهابية - ولا سيما حزب العمال الكردي. واختتم قائلا إن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمخدرات وخطة العمل، اللتين تغطيان الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، قد نُفّذتا في عام ٢٠١٦.

٢٥ - **السيد إتيغبوجي** (نيجيريا): قال إن حكومة بلده قامت مؤخرا بإصلاح نظام العدالة الجنائية بغية ضمان احترام مبادئ المساواة والمساءلة والإنصاف. وواءمت تشريعاتها أيضا مع المادة ٤٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل تعزيز مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت منذ إنشاء الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات عددا من التدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. وشرعت في تنفيذ برنامج للوقاية من تعاطي المخدرات على نطاق البلد للأشخاص في سن الرابعة عشرة، وهو برنامج ثبت أنه يحقق نجاحا كبيرا؛ ووضعت برنامجا تدريبيا للمستشارين المدرسيين؛ وأنشأت برامج للعلاج والرعاية اللاحقة وبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستخدَمت وسائل التواصل الاجتماعي لتعميم المعلومات على الفئات الضعيفة؛ وأنشأت خطوط اتصال مجانية للمساعدة، واستحدثت خدمة لإسداء المشورة عبر الإنترنت؛ وأنشأت شبكة دعم لمدمني المخدرات في جميع مراحل الامتثال للشفاء.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى خفض عرض المخدرات، واصل بلده تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال لمنع المجرمين من الاحتفاظ بالإيرادات المتأتية من الجرائم المتصلة بالمخدرات وعمل على تحسين تبادل المعلومات عن طريق الوحدة الوطنية للاستخبارات المالية. ومع ذلك، لا تزال زراعة القنب تمثل تحديا كبيرا. فالقنب شكل الجزء الأكبر من المخدرات التي ضبطت في البلد في عام ٢٠١٦، حيث وصلت المضبوطات إلى نحو ١٨٠ ٠٠٠ كيلوغرام. وبالإضافة إلى ذلك، تم إتلاف أكثر من ٧٠٠ هكتار من الأراضي التي يزرع فيها القنب.

٢٨ - *تولت الرئاسة السيدة التميمي (قطر)، نائبة الرئيس.*

٢٩ - **السيدة سوتشاريكول** (تايلند): قالت إن واجب الدولة هو دعم واحترام سيادة القانون، إلا أن الشعب هو المستفيد النهائي. ولذلك ينبغي أن تكفل سيادة القانون تحسين سبل العيش لجميع الناس، ولا سيما أولئك الذين كثيرا ما يتعرضون للتهميش، وتقديم الجناة إلى العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. ويعتقد وفد بلدها أن البلدان لا تستطيع تحقيق التنمية المستدامة بصورة كاملة طالما استمر ارتكاب الجرائم دون تحقيق العدالة على النحو الواجب. وأردفت بالقول إن بلدها قاد عدة جهود على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك تقديم الدعم لنزيلات السجون والحوامل منهن وأطفالهن، والتنفيذ الصارم لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٣٠ - وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر والمخدرات، الذي يمثل حلقة وصل بين الجريمة والتنمية، قالت إن من الضروري بطبيعة الحال تعميم مراعاة سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد بلدها سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاتجار بالبشر، ويتعين إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات جميع الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، وتقديم المساعدة المناسبة لضحايا الاتجار.

٣١ - وتابعت قائلة إن الاستراتيجيات الوطنية تتضمن عناصر الوقاية من تعاطي المخدرات، ومنعه، وتوفير العلاج لمتعاطيها وإعادة تأهيلهم، والإدماج الاجتماعي من أجل معالجة مسألة مراقبة المخدرات. وتُشجَّع بدائل السجن وتشكل التشريعات واللجان المتخصصة عناصر جديدة في نُهج العدالة الجنائية. ومن شأن وضعُ قانون جديد للسجون، على سبيل المثال، أن يغير المهمة الأساسية لدائرة الإصلاحيات من العقاب إلى إعادة التأهيل، وأن يوائم الممارسات المتبعة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. واختتمت قائلة إن مشروع إبدال المحاصيل الذي بدأ تنفيذه قبل أكثر من ٥٠ عاما يمثل قصة نجاح من حيث التنمية البديلة، ويمكن تطبيق مبادئه في البيئات الحضرية في المستقبل.

٣٢ - **السيد منير** (باكستان): قال إن المناقشة التي تتناول مشكلة المخدرات العالمية تأتي في وقتها، وإن دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثلاثين المعقودة في عام ٢٠١٦ أكدت من جديد التزام المجتمع الدولي بمعالجة هذه المسألة. وأشار تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/72/225) إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم المهم، لا تزال المؤثرات العقلية الجديدة التي تنتمي إلى مجموعات كيميائية متنوعة تظهر في جميع أنحاء العالم، وإن التغيرات السريعة في طرق الاتجار وطرائق العمل وأساليب الإخفاء تستدعي تحسين التعاون الدولي.

٣٣ - وأضاف قائلا إن سياسات حكومة بلده في مجال مكافحة المخدرات تستند إلى ركائز رئيسية هي خفض العرض وخفض الطلب والتعاون الدولي، وإن بلده، الذي يلتزم التزاما تاما بالعمل من أجل تحقيق عالم خال من المخدرات، قد قدم مساهمات كبيرة من خلال عمليات الضبط المنسقة. وبالنظر إلى أن الهدف هو إقامة مجتمع خال من المخدرات، لا مجتمع متسامح مع المخدرات، فإن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الاتجاهات الهدّامة السائدة في بعض أنحاء العالم لإضفاء الطابع القانوني على استعمال المخدرات غير المشروعة. فمن شأن هذه النهج أن تعزز سلسلة الإمداد وتؤدي إلى تداعيات في منطقة بلده. وأردف قائلا إن وفد بلده يعتقد أن من الضروري اتباع نهج شامل لا يعالج الأعراض فحسب، بل أيضا الأسباب الجذرية لجرائم المخدرات. ويظل غسل الأموال والفساد من التحديات الهائلة، وقد اتخذ بلده تدابير خاصة في سياق قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٠ من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٤ - وأكدت حكومة بلده، بوصفها عضوا في لجنة المخدرات، على ضرورة تعزيز دور اللجنة الرائد في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير العلاج والرعاية لمتعاطيها، وهي ملتزمة التزاما ثابتا بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الرخاء في عالم متغير.

٣٥ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الشبكات الإجرامية، في عالم مترابط ومتكامل، تعمل عبر الحدود الوطنية بطريقة منظمة وانتهازية، وتتلاعب بنظم العدالة ومنع الجريمة. فمن الضروري بذل جهود متضافرة، وإن بلده، بوصفه طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما برح يبذل جهودا لمكافحة تلك الجرائم. وينبغي اعتماد نهج شامل وتبادل أفضل الممارسات من أجل التصدي لعوامل الاتجار بالبشر، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات الفقراء والمهمشين والضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال. وأضاف قائلا إن بلده يشارك باستمرار في مختلف مبادرات الأمم المتحدة ومجموعاتها ومداولاتها ومنصاتها، وقام في الوقت نفسه على الصعيد الوطني بسن تشريعات وإنشاء عدة خطط ولجان في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، بما شمل الوقاية والحماية والعدالة القانونية وتنمية الشراكات وجمع البيانات وتحليلها.

٣٦ - وتابع قائلا إن بلده كان أيضا في طليعة المداولات الرامية إلى تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ويحاول الإبقاء على بُعد الاتجار بالبشر في الخطاب المستخدَم بشأن الهجرة. وإن موقع بلده الجغرافي، من حيث طريق الإنتاج - العبور - الاستهلاك، يجعل من الصعب جدا السيطرة على الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من انتهاكات آخذة في التزايد. وإن حكومة بلده تعمل على وضع استراتيجيات جديدة لمعالجة المشكلة، مثل استحداث حملات توعية، والتواصل مع الأسر وغيرها من أصحاب المصلحة، ووضع ترتيبات للعلاج وإعادة التأهيل وتقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها.

٣٧ - واسترسل قائلا إن سياسة عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف لا تزال مستمرة، واتُخذت خطوات جريئة لمنع التمويل وغيره من أشكال دعم الإرهاب وتغذية نزعة التطرف. وقد أنشأت الحكومة أيضا وحدات جديدة لإنفاذ القانون وعززت الوحدات القائمة بغية التحقيق في جميع أشكال الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة للأنشطة الإجرامية ومقاضاة مرتكبيها ومنعها.

٣٨ - واختتم قائلا إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إيلاء الأولوية لتعزيز سيادة القانون ومنع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية المنصفة والإنسانية والخاضعة للمساءلة.

٣٩ - **السيدة غونزاليز تولوسا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بمكافحة مشكلة المخدرات، والامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ومعاهدات حقوق الإنسان، والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وتعزيز مؤسساتها.

٤٠ - وفي إطار الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، عززت الحكومة جهودها الرامية إلى مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق تجهيز وتحديث الهيئات ذات الصلة. ونَفّذَت العديد من التوصيات العملية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وقد أنشأ

المكتب الوطني لمكافحة المخدرات نظاما وطنيا للوقاية يسعى إلى إشراك الجمهور في وضع مبادرات ترمي إلى منع تعاطي المخدرات والمساعدة على العلاج وإعادة التأهيل.

٤١ - وأضافت قائلة إن من الضروري التوصل إلى فهم أفضل لأسباب مشكلة المخدرات العالمية، والتصدي للعواقب التي يخلفها الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصحة والسلامة، وإيلاء الأولوية للتدابير التي تستند إلى الأدلة. وإن بلدها أحرز تقدما، ولا سيما في مجال خفض العرض، وهو خال من المحاصيل غير المشروعة منذ أكثر من عقد. ويركز جهوده حاليا على جمع المعلومات الاستخبارية والرصد ومنع الاتجار.

٤٢ - واسترسلت قائلة إن من المهم احترام الركائز الثلاث للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وهي خفض العرض وخفض الطلب والتعاون الدولي، بالإضافة إلى القانون الدولي ومبادئ السيادة وعدم التدخل وتقرير المصير. وإن بلدها يرفض جميع القوائم والشهادات الأحادية الجانب التي تقوض الجهود التي تبذلها الدول للتصدي لمشكلة المخدرات وتنال من التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يعمل بلدها مع جيرانه لمكافحة مشكلة المخدرات، وقد وقّع أكثر من ٤٠ صكا قانونيا دوليا وساعد على تفكيك عصابات المخدرات الدولية العاملة في المنطقة.

٤٣ - **السيد بولتريكوف** (كازاخستان): قال إن التصدي للتهديدات الخطيرة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر ينبغي أن يتم بالتعاون الوثيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وإن مشكلة المخدرات العالمية تهدد الصحة والسلامة العامتين، وتستهدف الشباب والأطفال، وتقوض الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، وتشكل تهديدا للتنمية المستدامة. ويجب على الدول الأعضاء أن تضع الأفراد والمجتمعات في صميم جميع التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة عند معالجة المشكلة، وأن تتخذ نهجا يقوم على الأدلة العلمية ومشاركة السكان المتضررين وكيانات المجتمع المدني.

٤٤ - وأضاف قائلا إن بلده يشارك في البرامج الإقليمية والدولية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو مهتم بصفة خاصة بأعمال المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى والمجموعات المشتركة بين الإدارات المعنية بمراقبة حاويات الشحن في ميناء أكتاو. وإن حكومة بلده ترحب بعمل المنظمات الإقليمية مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وتؤكد من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي على جميع المستويات ومع جميع آليات الأمم المتحدة من أجل تحقيق عالم خال من الجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالبشر، لا سيما النساء، ومن الفساد.

٤٥ - **السيدة هوربتشوفا** (أوكرانيا): قالت إن المشاكل المعقدة التي تطرحها المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار على أشكاله والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى كل الصلات التي تربط فيما بينها، تتطلب تحسين التعاون الثنائي والإقليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في سياق منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يرحب بممارسة عقد جلسات مشتركة بين لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالت إن حكومتها لا تزال ملتزمة بتحسين برامج خفض الطلب على المخدرات، بما في ذلك عناصر الوقاية الأولية والتدخل المبكر والعلاج والرعاية والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي وخدمات الدعم ذات الصلة، التي تهدف إلى تعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي في إطار الامتثال التام للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، وفقا للتشريعات الوطنية ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ورحبت بالإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمعالجة تلك المسائل.

٤٦ - وقالت إن وفد بلدها يعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بوسائل منها التنفيذ المشترك للمشاريع. وقد ساعد المكتب الدول على تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة وعلى تحسين نظمها الوطنية للعدالة الجنائية من أجل العمل بشكل أكثر فعالية في إطار سيادة القانون، وقالت إن وفد بلدها يشجع المكتب على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، مشيرة مع التقدير إلى إطلاق الإطار الاستراتيجي للشراكات والإجراءات البرنامجية في شرق أوروبا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٤٧ - وإن التحدي الذي يواجه بلدها في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية الرئيسية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تفاقم بسبب الهجرة الداخلية الواسعة النطاق التي يؤججها النزاع الدائر في منطقة دونباس، الذي بدأته روسيا وأطالت أمده، فضلا عن احتلال القرم ومدينة سيفاستوبول. ولا يزال السكان المدنيون في بعض المناطق معرضين بشدة للتهديدات المتصلة بالاتجار بالبشر، لا سيما

السخرة والتجنيد العسكري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب وفقا لذلك.

٤٨ - وقالت إن وفد بلدها منشغل أيضا بمشاكل الجريمة السيبرانية والفساد، ويعرب عن امتنانه للمكتب وللجهات المانحة على دعم بلدها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفساد وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات.

٤٩ - **السيد وانغ** جاوشوي (الصين): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون في مجالات من قبيل منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحظر المخدرات. وفي سياق الزيادة المسجلة مؤخرا في حوادث الجريمة السيبرانية والهجمات التي تشن من خلال وسائل الاتصالات عبر الحدود الوطنية للاحتيال واستخدام برمجيات الفدية، قال إن وفد بلده يؤيد أعمال فريق الخبراء المعني بالجريمة السيبرانية، ويؤيد كذلك صياغة صك قانوني دولي بشأن الجريمة السيبرانية، ويعرب عن امتنانه للمساعدة المقدمة من الدول المعنية.

٥٠ - وقال إن حكومته تتعامل بجدية مع قضايا الجريمة ضد الأحياء البرية والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، من بين أمور أخرى، وتعرب عن رغبتها في تعزيز التعاون في ذلك الصدد. وقال إن حكومته تعلق أيضا أهمية كبيرة على أعمال مكافحة الفساد، وهي تتوقع نجاح المؤتمر السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ الاتفاقية بجد وأن تزيل العوائق السياسية والقانونية أمام التعاون في تعقب المتهمين الهاربين واسترداد الأصول على الصعيد عبر الوطني حتى لا يكون هناك ملاذ آمن للمسؤولين الفاسدين ومكاسبهم غير المشروعة. وينبغي على الأطراف الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة والطبيعة الحكومية الدولية لآليات الاستعراض من أجل القيام على النحو المناسب بإجراء الجولة الثانية من الاستعراض وتحسين كفاءة العمل.

٥١ - وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي للأطراف أن تطبق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها شكلا من أشكال الدعم القضائي وأساسا قانونيا للتعاون في مجالي تسليم المجرمين واسترداد الأصول. وقال إن وفد بلده يؤيد إنشاء آلية فعالة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ويرى أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في العملية الحكومية الدولية، وأن تضمن ألا يتسم تصميم الآلية بطابع التدخل أو بالطابع العقابي، مع الاستفادة من الخبرة المستمدة من تصميم الآلية المعادلة المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد وكفالة توافر التمويل الموثوق به.

٥٢ - وينبغي للبلدان أن تعالج مشكلة الاتجار بالبشر من خلال التعليم والتشريع وإنفاذ القانون وسبل الحماية الاجتماعية والتركيز على أفعال الاتجار وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتشكل الهجرة الواسعة النطاق تحديات خطيرة للمجتمع الدولي، ولكن المهاجرين قد اضطلعوا بدور إيجابي في التنمية المستدامة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وينبغي لجميع البلدان أن تشجع الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة والتركيز على الأسباب الجذرية للاتجار، من قبيل الفقر وتباين مستويات التنمية بين المناطق.

٥٣ - وبغية حل مشكلة المخدرات العالمية، ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والبيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدِّرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، وهي جميعها تكمل بعضها البعض. وإن بلده يدعم الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، باعتبارها الأساس الذي يستند إليه النظام الدولي لمراقبة المخدرات، كما يعارض جميع أشكال تقنين المخدرات غير المشروعة. ويعرب عن دعمه للدور الرائد الذي تضطلع به لجنة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ويعترض على أي محاولة لإضعاف مركز هذه الهيئات.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه في مجال مكافحة المخدرات، ينبغي إيلاء الاعتبار إلى تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن الاستقرار والمصالح الجماعية للمجتمع. ومع ذلك، لا ينبغي صب تركيز لا لزوم له على مسائل حقوق الإنسان، لأن من شأن ذلك أن يقوض فعالية إنفاذ القانون. ولكل بلد الحق في صوغ سياسات مراقبة المخدرات الأكثر ملاءمة لظروفه الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقيات الثلاث. وينبغي عدم الربط بين مسألة عقوبة الإعدام ومسألة المخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام إلى عدم كفاية الإمدادات من الأدوية الأساسية في بعض البلدان، وتعاطي المواد الخاضعة للمراقبة والإفراط في تعاطيها والتحويل غير المشروع لها في بلدان أخرى.

٥٥ - **السيد تيفو** (جنوب أفريقيا): قال إنه على الرغم من أن حكومته تحترم الحق السيادي للبلدان في استعراض سياساتها العامة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة واستخدامها، فمن المهم الحفاظ على الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمبادرات من قبيل برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف. وقال إن بلده، بوصفه دولة موقعة على إعلان ومنهاج عمل بيجين، يضع في اعتباره الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أصدرت الحكومة عددا من الصكوك التشريعية لمعالجة المظاهر الهيكلية للنظام الأبوي.

٥٦ - وقال إن بلده هو من بلدان المنشأ والعبور والمقصد للأشخاص المعرضين للسخرة والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. وإن وفد بلده يرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهدافها وغاياتها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، فضلا عن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، يتعين دعمها بالإجراءات والالتزامات السياسية على جميع المستويات. وأعرب عن ترحيب وفده بالتعهدات السخية لتقديم التمويل التي أعلنت عنها بعض الدول الأعضاء تحقيقا لذلك الغرض، وكذلك بالنتائج، التي أسفرت عنها الدورات الأخيرة للأفرقة العاملة المعنية بمسائل الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين، لا سيما مشاريع الاستبيانات.

٥٧ - واختتم كلامه قائلا إن الإحصاءات المقلقة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٦ تفيد بأن ٩٤ في المائة من عمليات الصيد غير المشروع في أفريقيا المسجلة في عام ٢٠١٤ قد جرت في بلده. ولذلك فإن حكومته تبذل جهودا لحماية النباتات والحيوانات الطبيعية الرائعة من خطر الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

٥٨ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده يعمل على تنفيذ التزاماته الدولية بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول. وأضاف أنه يجب على الدول والمنظمات الدولية أن تعمل معا من أجل مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وأعرب عن تقدير حكومته للدعم الذي تلقته من شركائها الدوليين. فبلده يتصدى في الوقت نفسه للتطرف العنيف وغسل الأموال والفساد وتهريب الأحياء البرية والمخدرات والاتجار بالبشر من خلال الآليات المختصة. وفي مجال الاتجار بالبشر، يركز بلده على السياسات والتعاون، والوقاية والحماية والمقاضاة، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل مدتها خمس سنوات.

٥٩ - واستطرد قائلا إن مكافحة المخدرات تمثل إحدى أولويات بلده منذ أمد بعيد، إلا أن زراعة الخشخاش قد استمرت رغم الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة. ويشكل القضاء على الميثامفيتامين تحديا خطيرا آخر بسبب التدفقات غير المشروعة من السلائف الكيميائية. وقال إن مشكلة المخدرات تجري معالجتها في المقام الأول من خلال خفض العرض والطلب وإنفاذ القانون. وإن حكومة بلده بصدد صياغة سياسة جديدة لمراقبة المخدرات تنتهج نهجا متوازنا ومتكاملا ومتعدد القطاعات، تماشيا مع التوصيات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وقد أنشئ عدد من الأفرقة العاملة واللجان على مختلف المستويات، وهي تعمل في إطار تعاون وثيق من أجل خفض الإنتاج والاستخدام. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى التوعية بأخطار المخدرات فيما بين أطفال المدارس والشباب؛ ونشر وحدات إنفاذ القانون في أجزاء البلد التي يكون فيها إنتاج المخدرات والاتجار بها الأكثر انتشارا؛ وإنشاء خدمات للعلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل. وأخيرا، يتعاون بلده مع بلدان أخرى على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي لخفض الطلب.

٦٠ - **السيد بوديل تشيتري** (نيبال): قال إن الإعلان الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يجسد الإرادة الجماعية للقضاء على جميع أشكال الاتجار. وينبغي ترجمة الالتزامات المقطوعة إلى عمل وإتاحة الموارد المطلوبة دون إبطاء. وقال إنه يلزم تقديم دعم دولي لبناء قدرات البلدان النامية، وإن وجود شراكات مركزة ومستدامة مع المنظمات الدولية هو جانب أساسي من جوانب منع الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٦١ - وتابع كلامه قائلا إن بلده الذي يشهد أعداد كبيرة من العمال المهاجرين إلى الخارج يتضرر بشدة بالغة من الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، فهو ملتزم بالتصدي له على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وقد سن قانون مكافحة الاتجار بالبشر ونقلهم بما يتمشى مع أحكام الاتفاقيات الدولية. وقد أطلقت حكومة بلده

أيضا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي، العمل العالمي لمنع ومواجهة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في نيبال في آذار/مارس ٢٠١٧.

٦٢ - وتتفاقم مشكلة المخدرات حيثما توجد صلات قوية بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. ويلزم بذل جهود دولية متضافرة من أجل مكافحة الطبيعة المترابطة للجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتفكيك الشبكات بأكملها. ويحظر قانون مراقبة المخدرات إنتاج جميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وتخزينها وبيعها واستهلاكها والاتجار بها، وقد وضعت حكومة بلده سياسات واستراتيجيات إضافية من أجل رصد تنفيذ هذا القانون واستعراضه. وأكد أن بلده ملتزم بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرته على التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٦٣ - **السيدة سورتو روساليس** (السلفادور): قالت إنه ثمة ثلاثة مجالات ينبغي أن تحظى بالأولوية من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية على نحو فعال. المجال الأول هو القبض على أباطرة المخدرات؛ والثاني هو وضع استراتيجية أكثر فعالية لمكافحة غسل الأموال؛ والثالث هو تحسين آليات مصادرة الممتلكات التي يتم الحصول عليها باستخدام عائدات الجريمة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل ضربة للمنظمات الإجرامية ويمكِّن من استخدام تلك الموارد في تمويل التنمية في البلدان المتضررة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٦٤ - وتابعت كلامها قائلة إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ قد اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي تعكس التوصيات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وهي تقر صراحة بأن إدمان المخدرات هو أولا وقبل كل شيء، مشكلة من مشاكل الصحة العامة، ويجري تدريب أفراد مهنيين وغير مهنيين في مجال الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، وذلك بدعم من منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٦٥ - واستطردت قائلة إن العمل المشترك من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ينبغي أن يستند إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة؛ ومن ثم يجب أن تكون جهود التعاون الدولي والمساعدة التقنية والمالية منسقة ومتسقة. وتقديم الدعم هو أمر أساسي للوقاية التي من شأنها أن تخفض الطلب وللتصدي للجريمة المنظمة الذي من شأنه أن يخفض العرض.

٦٦ - السيد **كونفورو** (مالي): قال إن الأزمة في بلده يؤججها الإرهاب والتطرف العنيف وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. ولذلك تعَد مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من الأولويات الوطنية، حيث إن عائداته هي المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة. وقد اعتُمد قانون في عام ٢٠٠١ بشأن مراقبة المخدرات والسلائف، وأنشئت بعثة مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة مكافحة المخدرات كما أنشئ مكتب مركزي معني بالمخدرات. وتحققت بالفعل نتائج هامة: فقد ضُبطت كمية غير مسبوقة من القنب في عام ٢٠١٦، مما أسفر عن مقاضاة ١٧٥ شخصا.

٦٧ - بيد أنه أضاف أن بلده يحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي في التصدي لتحديات مثل إنشاء نظام لجمع ونشر معلومات موثوقة عن الاتجار بالمخدرات، وإنشاء مراكز متخصصة للعناية بمدمني المخدرات. ويقدم المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعما لتنفيذ مشروع بشأن تعزيز نظام العدالة الجنائية وإنفاذ القانون في منطقة الساحل بهدف منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية وما لهما من صلات بالإرهاب.

٦٨ - واختتم قوله بأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أنشئت من أجل تعزيز التعاون على مواجهة التحديات المشتركة في مجالي التنمية والأمن. وسيتم قريبا نشر قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمهاجرين، من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أنه يجب التصدي للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، مثل الفقر المدقع وانتشار بطالة الشباب وإقصائهم بشكل مزمن، وهي الغرض من برنامج المجموعة للاستثمارات ذات الأولوية.

٦٩ - السيدة **مارتينيك** (الأرجنتين): قالت إن الحكومة الجديدة قامت، منذ توليها مهامها في عام ٢٠١٥، بوضع استراتيجية جديدة وشاملة ومتوازنة لمعالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات وتوزيع المسؤوليات في التصدي لمشكلة المخدرات على الصعيد الوطني. ففي مجال خفض العرض، وفي ضوء تمديد حالة الطوارئ الأمنية العامة، يقوم الموظفون على صعيدي الاتحاد والمقاطعات وموظفو الجمارك بتنفيذ استراتيجية أمنية، عاملين في تنسيق وثيق من أجل تفكيك المنظمات الإجرامية.

٧٠ - وقالت إن بلدها قد حسن العملية التي يضطلع بها لجمع البيانات بوضع استمارة وحيدة للإبلاغ عن الإجراءات، وأكمل أول

عملية لحصر جميع المضبوطات من المخدرات. وخلال عام ٢٠١٦، تلقى العديد من الموظفين تدريبا بشأن أحدث التطورات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما أحرز تقدم كبير خلال السنة الماضية على الصعيد التشريعي؛ وعلى وجه الخصوص، اعتُمدت قوانين تعاقب على تسريب السلائف الكيميائية لاستخدامها في صنع المخدرات وينص على إنشاء مجلس اتحادي معني بالسلائف الكيميائية.

٧١ - وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية، قالت إن بلدها ينفذ برنامج التخاطب بين المطارات وفي عام ٢٠١٦، تلقى أول زيارة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات منذ عشر ١٠ سنوات. ويشارك أيضا بنشاط أكبر في نظم الإنذار المبكر بشأن السلائف الكيميائية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

٧٢ - السيد **الطريفي** (البحرين): قال إن بلده قد وضع عددا من الآليات القانونية والإدارية الطوعية لمكافحة انتشار المخدرات غير المشروعة وأقام شراكات قوية مع الجهات المعنية داخل المجتمع البحريني بهدف توعية الجمهور بالأخطار التي تمثلها تلك المخدرات.

٧٣ - وأضاف أن مكتبا لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية يتولى التحقيق في جرائم المخدرات ويقوم بعمليات اعتقال مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات، وتتولى وحدات متخصصة في مكافحة المخدرات رصد وصول المسافرين ومغادرتهم عند معابر حدود البلد، بالتنسيق مع السلطات المختصة في الدول الأخرى والإنتربول. وعلاوة على ذلك، زاد بلده العقوبات المفروضة على الجرائم المتصلة بالمخدرات واعتمد تشريعات لمكافحة غسل الأموال. كما وقع العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات، بما فيها جميع المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ويعمل مع سائر الدول العربية ودول الخليج على مكافحة تعاطي المخدرات غير المشروعة. وفضلا عن ذلك، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنشأ بلده لجنة وطنية لمكافحة المخدرات، وفي عام ٢٠١٥، نجح في تنفيذ سياسة وطنية لمكافحة المخدرات.

٧٤ - وأضاف أن بلده يسعى أيضا إلى توعية الشباب بأخطار تعاطي المخدرات غير المشروعة. وتحقيقا لتلك الغاية، بدأ تنفيذ برنامج وطني للوقاية من تعاطي المخدرات في صفوف الشباب، إضافة إلى برنامج يتناول العنف والإدمان في المدارس، تم تنفيذه في نحو ٩٠ مدرسة بجميع أنحاء البلد. ويعتقد بلده أن إدمان المخدرات ينبغي أن يُعتبر في المقام الأول حالة طبية وليس مسألة من مسائل العدالة الجنائية؛ ولذلك، فإن بلده يسعى إلى توفير العلاج الطبي للمدمنين بدلا من إحالتهم إلى العدالة، وهو بصدد إنشاء أحدث المستشفيات المتخصصة في علاج الإدمان سيستند إلى أفضل الممارسات وأحدث البحوث في العالم من أجل توفير أفضل علاج ممكن لمدمني المخدرات.

٧٥ - السيدة **هيدور** (المغرب): قالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن ينخرط في الوقاية وأن يقدم الدعم لمدمني المخدرات من أجل خفض تكلفة الخدمات الصحية وتحسين الأمن والإسهام في تحقيق التماسك والتنمية الاجتماعيين. وينبغي أن تتضمن السياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات استراتيجيات للحد من الطلب عليها؛ وتحسين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات للحد من عرضها؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنمية البديلة.

٧٦ - وفيما يتعلق بالحد من العرض، قالت إن الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة زراعة القنب قد أدت إلى خفض محاصيل القنب بنسبة تزيد على ٦٥ في المائة. كما توجَّه موارد كبيرة نحو المشاريع الرامية إلى تعزيز التنمية البديلة، لا سيما في المقاطعات الشمالية. وإضافة إلى ذلك، يعمل بلدها على مراقبة حدوده على الوجه الأمثل في ضوء تدهور الحالة الأمنية في دول منطقة الساحل والصحراء وفي بعض بلدان المغرب العربي.

٧٧ - وفيما يتعلق بالحد من الطلب، قالت إن بلدها ينفذ خطة عمل وطنية لمكافحة الإدمان، أخذت توصيات منظمة الصحة العالمية في الاعتبار. وأعربت عن اعتقاد حكومتها بوجوب ربط السياسات الرامية إلى الحد من الطلب بسياسات التنمية البديلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٧٨ - السيد **ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن بلده أحرز تقدما كبيرا في تعديل تشريعاته الجنائية في مجالات مثل صون حقوق السجناء وتحديث الجهاز القضائي. وقد نُزعت الصفة الجنائية عن بعض الجرائم الاقتصادية وأنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٧، بموجب مرسوم رئاسي، دائرة وطنية لمراقبة السلوك تشرف على تطبيق العقوبات غير الاحتجازية.

٧٩ - وقد تم التوقيع على خطط عمل مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدعم نظام قضاء الأحداث. وتتناول خطة العمل مسائل مثل إصلاح إقامة العدل للأحداث، وتوفير

التدريب لأجهزة إنفاذ القانون وإجراء حملات لتوعية الجمهور. وقال إن اللجنة العامة، التي تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني، مسؤولة عن ضمان شفافية نظام العدالة والرقابة العامة عليه.

٨٠ - وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، أشار إلى أن بلده اعتمد قانونا وثلاث خطط عمل وطنية متتالية تتعلق بهذا الموضوع، وأضاف أربع مواد جديدة إلى القانون الجنائي. وأُنشئت وحدة شرطة مخصصة داخل وزارة الداخلية، وتتولى آلية وطنية المسؤولية عن تنسيق أنشطة الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الأجانب. ويتم تبادل المعلومات عن الاتجار بالبشر مع البلدان الأخرى على أساس ٩٠ من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ومذكرات التفاهم والبروتوكولات.

٨١ - وأخيرا، قال إن السياسة الوطنية لمكافحة الفساد تنفذ بالدرجة الأولى عن طريق الوكالة الحكومية للخدمات العامة والابتكارات الاجتماعية لصالح المواطنين، التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات العامة في موقع واحد، وتنتهج سياسة الشفافية التامة وعدم التسامح مطلقا إزاء الفساد.

٨٢ - السيد **حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده تواصل الدعوة إلى اعتماد استراتيجية متوازنة وشاملة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، بعيدة عن الاعتبارات السياسية، تكفل توسيع التعاون الإقليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة سواء الجماعية أو الدولية. لكن بلدان المرور العابر لا تزال، للأسف، تتحمل أساسا القسط الأكبر من ذلك العبء. فقد تكبد بلده خسائر فادحة في الأرواح وأنفق بلايين الدولارات لتجريد تجار الموت من الجزء الأكبر من المخدرات غير المشروعة التي يتجرون بها ولحماية جزء من المجتمع الدولي من شر الإدمان. وفقد آلاف من الموظفين الإيرانيين المكلفين بإنفاذ القانون أرواحهم أو تعرضوا للتشويه في سياق الحملة التي يخوضها البلد بلا هوادة لوقف تدفق المخدرات. وعلى الرغم من أن المتجرين بالمخدرات الذين تربطهم علاقات بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يستهدفون البنية التي يقوم عليها المجتمع الإيراني ويسلبونه شبابه، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي ظل ضئيلا.

٨٣ - وقال إن حكومته نفذت برامج شاملة للحد من الطلب على المخدرات، تشمل الوقاية، والحد من الأضرار، وخدمات علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم. والآن يبلغ معدل التغطية ببرامج الوقاية والالتحاق الطوعي بخدمات الحد من الأضرار والعلاج نسبة ٤٠ في المائة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي بنسبة ٦٠ في المائة. وفي إطار النهج المجتمعي الذي تتبعه الحكومة، تدير المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة ما يزيد على ٨٥ في المائة من البرامج الموجهة نحو الحد من الطلب. وبغية خفض عدد نزلاء السجون، نُفذت عقوبات بديلة بالنسبة للمدانين بارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات، وتم الشروع في تقديم خدمات الحد من الأضرار والعلاج في السجون. وفي أعقاب استعراض أجري مؤخرا للسياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات، لا تنطبق عقوبة الإعدام إلا على أخطر جرائم المخدرات. وفيما يتعلق بالآليات، فإن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، بحكم نطاقها ومرونتها، تشكل الأساس الذي يرتكز عليه النظام الدولي لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

٨٤ - السيدة **مختار** (السودان): قالت إن بلدها، وفقا لالتزاماته الإقليمية والدولية، يبذل كل جهد ممكن لمكافحة الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب. وقالت إن بلدها استضاف، بدعم من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مؤتمرا دوليا في عام ٢٠١٤ بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي، وعُقد في إيطاليا مؤتمرا متابعة بشأن ذلك الموضوع في وقت لاحق من ذلك العام. ودعت البلدان المانحة إلى تزويد السودان بالدعم اللازم لتنفيذ نتائج المؤتمرين.

٨٥ - وأضافت أن بلدها قد سن تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، كما وقع اتفاقات لمراقبة الحدود مع الدول المجاورة تعزيزاً لجهوده الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة وأنشطة العصابات الإجرامية المنظمة والإرهابيين.

٨٦ - واسترسلت قائلة إن بلدها اعتمد استراتيجية وطنية بشأن المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١٥، كما سن عددا من القوانين في هذا المجال، منها قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم تعزيز وحدة التحقيقات المالية في البلد، وعمل بلدها كذلك على تبسيط الإجراءات التي يتعامل من خلالها مع طلبات تسليم المطلوبين ويمكن له عن طريقها مصادرة الأصول المالية المكتسبة بصورة غير مشروعة. ونتيجة لتلك الجهود، أقرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أن السودان يمتثل لالتزاماته في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

٨٧ - وأشارت إلى أن بلدها عدل أيضا قانونه المتعلق بالمخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية لمواءمته مع الصكوك الدولية ذات الصلة، واعتمد لوائح لكفالة أن تُستخدم المخدرات على النحو

المناسب في المجال الطبي. كما اتخذ بلدها خطوات لتعزيز العلاقة بين المواطنين والشرطة في المناطق الحضرية، أدت إلى الحد من مستويات الجريمة.

٨٨ - وأردفت قائلة إن عددا من تقارير الأمم المتحدة المنشورة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك التقرير الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ عن فريق الخبراء المعني بالسودان، قد شدد على الكيفية التي تحولت بها الحركات المسلحة في دارفور إلى جماعات إجرامية تمول أنشطتها بارتكاب عمليات الاتجار بالبشر والسرقة على الطرق الرئيسية. وإن بلدها ملتزم التزاما كاملا بمكافحة تلك الأنشطة الإجرامية، وسيواصل التعاون مع المجتمع الدولي على تحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، وجهت الانتباه إلى تعاون بلدها المثالي مع الاتحاد الأوروبي في جهوده الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وقالت إن بلدها يناشد الشركاء في السلام والبلدان المانحة والدول الصديقة الأخرى زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة بغية التصدي لتلك الظاهرة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:١٠.